

واقع التحول نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

إعداد

د. أميرة محمد علي احمد حسن

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية التربية

Doi: 10.33850/ejev.2020.73493

قبول النشر: ٢٦ / ١ / ٢٠٢٠

استلام البحث: ١٤ / ١ / ٢٠٢٠

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع التحول نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا من خلال التعرف على مدى توافر عناصر الاقتصاد المعرفي ومتطلبات تحقيقه وكيفية اتجاه الجامعة نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والفوائد التي يمكن حصادها، تستخدم الدراسة المنهج الوصفي وتكونت العينة من (٤٤) عضو هيئة تدريس بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، تتمثل أداة الدراسة في الاستبانة لجمع المعلومات، من أهم نتائج الدراسة: ان عناصر الاقتصاد المعرفي تتواجد بدرجة مرتفعة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بمتوسط حسابي (٤.٢٠)، إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مرتفع جداً بمتوسط حسابي (٤.٤)، جاءت خصائص التوجه نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي (٤.٣١)، جاءت فوائد الاقتصاد القائم على المعرفة بتقدير مرتفع جداً وبمتوسط حسابي (٤.٣٩)، هناك علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.01$) بين الدرجة الكلية للاستبانة والمحاور، توصي الدراسة بعدة توصيات منها: التأكيد على إدارة الجامعة في الأخذ باقتصاد المعرفة، تفعيل عمادة التطوير والجودة لضمان الانشطة المختلفة لتعزيز اقتصاد المعرفة، التسويق لبراءات الاختراع في الداخل والخارج لتشجيع الباحثين لخدمة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التحول الاقتصادي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، اقتصاد المعرفة، أعضاء هيئة التدريس.

Abstract:

The main objective of the study is to identify the reality of transform towards the knowledge economy at the Sudan University

of Science and Technology. The study adapted the descriptive approach. The sample of the study consisted of (44) members of the teaching staff, the researcher prepared and applied a questionnaire consisted of (55) statements. The study results revealed that :the knowledge economy elements are available to a high degree in the Sudan University of Science and Technology with an arithmetic mean (4.20), the awareness of faculty members is very high towards the knowledge economy requirements in the Sudan University of Science and Technology with an arithmetic mean (4.43), the characteristics of the orientation towards the knowledge economy came In Sudan University of Science and Technology with a very high estimate with an arithmetic mean (4.31), the benefits of the economy based on knowledge came with a very high estimate and with an arithmetic mean (4.39), there is a significant positive correlation at the level of significance (0.01 ($\alpha =$) between the overall degree of the questionnaire and the domains. The study recommends : Emphasizing the university administration in adopting the knowledge economy, activating the Deanship of Development and Quality to ensure various activities to enhance the knowledge economy, and marketing of patents at home and abroad to encourage researchers to serve the community.

Key words: economic transformation, Sudan University of Science and Technology, The knowledge economy, faculty members.

مقدمة:

بدأ العصر الحالي بعدة مسميات وصفات كلها تدرج تحت ثورة المعرفة والتكنولوجيا والمعلومات وهذا ما يعرف بعصر الرقمنة، الذي حدد خصائص المجتمعات وما ينبغي أن تكون عليه، وهذا التغيير الذي شمل كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمعرفية طرح العديد من العوائق والتحديات التي يجب التصدي لها من قبل الجامعات على اعتبارها ركيزة أساسية لعملية التغيير والتنمية بكل أبعادها. قد أضحت المعرفة مرتبطة بتطوير المجتمعات، إذ أصبحت سمة اقتصاد الآلية الثالثة كما أضحي اقتصاد المعرفة رافداً معرفياً جديداً على المستوى الفكري والمنهجي، كما أصبح أداة لقياس مدى قدرة المجتمعات لمجابهة التطور السريع والهائل في المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات،

وهذا يزيد من عب الجامعات والتي يقع على عائقها النهوض بالمجتمع، اذ ماتزال الجامعات تبذل جهودا كبيرة من أجل احداث نقلات وتحولات نوعية في برامجها ومخرجاتها بهدف اللحاق بركب المعرفة ومسائرتها.

فالجامعات هي الرائد الذي لا يكذب أهله ، لذا تسعى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا إلى تطوير منظومتها من خلال تبني المداخل الإدارية الحديثة واعتمادها ومنها الاقتصاد المبني على المعرفة الذي يسعى لإيجاد المورد البشري ذو القدرات الاستثنائية القادر على الإبداع والعقل الفعال مما يسهم في التنمية المستدامة بمفهومها الشامل، وهذا يستوجب على الجامعة الاهتمام بإدارة المعرفة كعملية أساسية من شأنها أن ترفع من مكانة وفاعلية الجامعة ، وبالتالي يؤكد مفهوم اقتصاد المعرفة الذي يركز بصورة رئيسية على انتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، بحيث تشكل هذه المعرفة المبنية على قواعد البيانات والمعلومات والاتصالات والبرمجيات والأفراد بما يحملونه من خبرات ومهارات وعلاقات مصدرا أساسياً لرفاهية وتقدم المجتمع، وعليه تعد الجامعة المكان القادر على انتاج المعرفة وتوظيفها وبالتالي تجسد فيها مفهوم اقتصاد المعرفة باعتبارها المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، اقتصadiات المعرفة تعتمد بصورة أساسية على تكنولوجيا المعلومات والاتصال الابتكار، من هنا تظهر العلاقة بين اقتصاد المعرفة بأدواتها في تحسن الاداء ، ولأن الاقتصاد المعرفي يقوم أساسا على أصول منتجة وبذلك تعتبر المعرفة منتج ويمكن أن يزدهر هذا الاقتصاد المعرفي بالإدارة الجيدة له، لعله من المفيد أن تتجه الجامعات وتنصلي لحل مشاكلها عن طريق اقتصاد المعرفة.

مشكلة الدراسة:

من خلال عمل الباحثة في التعليم العالي واطلاعها على واقع الجامعات السودانية من الدراسات والأوراق العلمية تكاد ان تكون مجتمعة في التحديات مما يجعلها بعيدة عن الاتجاه نحو اقتصاد المعرفة وعلى الرغم من الاهتمام بالمورد البشري المؤهل الذي يعتبر أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة من أجل الجودة النوعية للجامعات بالرغم من أهمية الاقتصاد المعرفي على مستوى الجامعات، هناك العديد من الدراسات أثبتت قصورا في مجاله وعدم الأخذ به وتطبيقه في الجامعات مما أدى إلى وجود عوائق تحول دون الأخذ به لقد جاء اهتمام جامعة السودان باقتصاد المعرفة كضرورة حتمية لضمان بقاءها واستمرارها خاصة في مجتمع المعلومات، ولاحظت الباحثة ضعف الاهتمام من قبل الجامعة . باقتصadiات المعرفة مما يؤدي إلى فشل الجامعات في تحقيق أهدافها وضعف مردود مواردها وعجزها عن الاندماج في العالم المعرفي والتكنولوجي المبني على الثورة الرقمية وهذا بدوره يضع الجامعة في موقف التحدي.

من خلال ما نقدم وتأسيساً عليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل العام الآتي:

ما واقع التحول الى اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

ويتقرّع من هذا التساؤل عدّة أسئلة تحاول الدراسة الإجابة عليها:

١/ الى اي مدى تتوافر عناصر الاقتصاد المعرفي في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا؟

٢/ ما متطلبات تحقيق اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا؟

٣/ كيف تتجه جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا نحو خصائص الاقتصاد القائم على المعرفة؟

٤/ ما الفوائد التي يمكن حصادها من الاتجاه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة؟

٥/ الى اي مدى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محاور استبانة التحول الى اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على بيان مدى تتوافر عناصر الاقتصاد المعرفي في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ومتطلبات تحقيق اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا واتجاه جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا نحو خصائص الاقتصاد القائم على المعرفة والفوائد التي يمكن حصادها من الاتجاه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

أهمية الدراسة: تتبّق أهمية الدراسة الحالية من:

١/ أهمية الموضوع نفسه ذو التجديد المعرفي الذي يبحث عن الاستثمار في رأس المال البشري الذي من خلاله يمكن زيادة انتاجية الاداء والعمل في الجامعة بذلك يعتبر أداة فاعلة في منظومة العملية التعليمية الجامعية والانتاجية.

٢/ قد تسهم نتائج هذه الدراسة في وضع إطار فلسفى ومنهجى للاتجاه والاهتمام باقتصاد المعرفة كمدخل لتطوير والارتقاء بمخرجاته البشرية للمشاركة في التنمية.

٣/ من المتوقع أن تقيّد نتائج هذه الدراسة المسؤولين والقيادات في الجامعة في الأخذ بأسلوب مفهوم اقتصاد المعرفة في مجال ايجاد مجتمع المعرفة الذي ينمو ويوثر في اقتصاد المجتمع ككل كأسلوب لتحسين النظام في الجامعة لبناء مجتمع قوي قادر على البقاء والاستمرارية.

٤/ تمهد الدراسة المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات في مجال اقتصاد المعرفة علاقتها بتطوير المجتمع من خلال تقديم معلومات لمتذمّي القرار والقيادات بالجامعة للاتجاه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة في ضوء عمليات إدارة المعرفة التي بدورها ستسمّم في تطوير الجامعة بما يتّفق مع تطلعات خططها لأحداث التنمية وخدمة المجتمع، مواكبة التغييرات والتطورات العالمية.

٥/ وقد تقيّد النتائج الباحثين في القيام بدراسات علمية جديدة تؤكّد أهمية اقتصاد المعرفة في مجال العملية التعليمية والابتكارية.

حدود الدراسة: تتضمن حدود الدراسة ما يلي:

أ/ حدود موضوعية: وتشمل العوائق التي تحول دون التحول الى اقتصاد المعرفة في

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

ب/ الحدود البشرية: سوف تتطبق الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ج/ الحدود الزمنية: أجريت الدراسة خلال العام الجامعي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ م.

مصطلحات الدراسة

اقتصاد المعرفة:

تقصد به الباحثة قدرة الجامعة على انتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات وبناء معارف اكاديمية بوسائل جديدة معتمدة على التراكم المعرفي والمهارات التي يمتلكها المورد البشري الفادر على تحسين صورة الجامعة في المجتمع باستخدام التقنيات وتطبيقاتها مما يقلل الفجوة بينها وبين المجتمع. ويتم قياسه من خلال استجابات العينة على الاستبانة ككل.

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا:

تقصد به الباحثة إحدى الجامعات الحكومية بجمهورية السودان.

الإطار النظري:

لعله من معطيات هذا العصر التركيز بصورة كبيرة على المعرفة وأنتاجها ونقلها وتحديثها والاعتماد عليها، اذ أصبحت استثمار وموارد استراتيجي جديد في الحياة الاقتصادية ويساعدها على ذلك ارتباطها الوثيق بالเทคโนโลยيا. ومن المفيد القاء الضوء على الجامعات ودورها في انتاج المعرفة وتحويلها الى قوة اقتصادية من خلال الخريجين القادرين لمقابلة متطلبات سوق العمل التكنولوجي، هذا يجعل دور الجامعات متعاظم في ايجاد خريجين يتماشوا مع عصر اقتصاد المعرفة وذلك بتبني استراتيجيات جديدة قادرة للتعامل مع الوظائف الجديدة. ويمثل موضوع اقتصاد المعرفة رايد معرفياً جديداً وعلى الرغم من حداثة المفهوم إلا انه وجده اهتماماً منقطع النظير لدى الباحثين والمفكرين، سواء على النظرية الاقتصادية أو الاطر الفكرية والمنهجية، إلا انه لم يحظ بالاهتمام من جانب الباحثين السودانيين خاصة والعرب عامة في الفترة الأخيرة حيث تم عقد العديد من المؤتمرات والورش لمناقشة قضيّاً اقتصاد المعرفة على الجوانب المختلفة للعملية التربوية وانعكاسه على تقديم وتطوير المجتمعات وجعلها في مصاف المتقدمة فقد عقدت دولة قطر مؤتمرها في أكتوبر ٢٠١٩ م قبلها جامعة القصيم في ١٦ مارس ٢٠١٥ والملتقى الثاني لاقتصاد المعرفة ودور الجامعات في ترسیخه وايضاً مؤتمر دور التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة في يونيو ٢٠١٥ م وكثير من الدول تتناولت هذا الأمر.

أن المعرفة ليست بالأمر الجديد، فقد رافقت الإنسان والمجتمعات في مختلف المراحل التي مرروا بها ولكن الجديد هو حجم تأثير المعرفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ونمط حياة الإنسان عموماً وذلك بفضل الثورة العلمية التكنولوجية هذا التحول الذي شهدته الحياة البشرية بعد ظهور الزراعة والصناعة، ويمثل ثورة العلوم الفائقة في المجالات الإلكترونية والتلوية والبيولوجية والفضائية (الهاشمي، ٢٠٠٧، ص ٣٠). ويشير مصطلح اقتصاد المعرفة إلى الاقتصاد الذي يركز على إنتاج المعرفة وإدارتها في إطار محددات اقتصادية.

مفهوم اقتصاد المعرفة تم تعريفه من قبل العديد من المنظمات الاقتصادية والبنك الدولي وبعض الباحثين والمفكرين وقد تم تعريفه من قبل الريبيعي (٢٠٠٨)^١ أنه يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مبني بشكل مباشر على إنتاج ونشر المعارف والمعلومات^٢. ويمكن اعتقاد تعريف المنظمة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ بأن الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد المبني على أساس إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي للتطور وتحصيل الثروات والعملة عبر القطاعات الاقتصادية كافة (محمود عبد، ٢٠١٨، ص ٢٠٢). وهذا يتوقف مع ما تردد إليه الدراسة في تحديد العوائق للاقتصاد المعرفي التي تحول دون التوجه نحوه في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بصفة خاصة على اعتبارها من الجامعات التي تقود وتتركز على التكنولوجيا باستخدامها من خلال الممارسة وتشجيعها للمعرفة بها. يعتمد اقتصاد المعرفة على أبعاد أساسية تتمثل في التكنولوجيا والاتصالات والابتكار والتعليم وريادة الأعمال، إذ أصبح التوجه نحو اقتصاد المعرفة أساسياً ولم يعد ترفاً أو خياراً وإنما هو الواقع اليوم للدخول في عالم التنمية. ومن التعريف الذي حدّد اقتصاد المعرفة تعريف الذي يدور حول المعرفة وتوظيفها وأبتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة ب مجالاتها المختلفة (مراد، ٢٠١٦، ص ٧).

ومن التعريفات السابقة يلاحظ منها ما يركز على التعريف المختصر وأخر يشير إلى الهدف من اقتصاد المعرفة وتركيزه على العنصر البشري.

اقتصاد المعرفة في السودان والدول العربية:

قد شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطويراً كبيراً في الآونة الأخيرة وخاصة المجتمعات المتقدمة إذ هذا المفهوم لا يقوم إلا في مجتمع المعرفة بهذا تصبح المعرفة رأسماً وسلعة اقتصادية. الملاحظ أن السودان والدول العربية لا يزال الانجاز التعليمي منخفضاً لديها من البلدان الأخرى وقد يرجع ذلك إلى منظومة التعليم في الدول العربية التي تواجه العديد من المشكلات التي يتمثل أهمها في عدم كفاءة منظومة التعليم ومكوناتها من مدخلات ومخرجات وهذا يشير إلى أن التعليم في الدول العربية يمر بأزمة حيث مازال يعامل على أنه من الخدمات وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات مثل دراسة (السلمي ٢٠٠٣) و(محمد ٢٠٠٦)، وتقرير البنك الدولي (٢٠٠٨) (محمد سيد، ٢٠٠٩، ص ١١).

قد ركز كل من حجى (٢٠٠٢، ص ٥٠)، وديفيد (٢٠١٠، ص ٦٧) أن هنالك مجموعة من التحديات التي يمكن أن تعيق دور الجامعات في تطبيق الاقتصاد المعرفي أبرزها تحديات اقتصادية وتمثل تدني وقلة الدعم المادي للجامعات وتحدي بشرى اجتماعي يظهر من خلال المؤيدبين والرافضين اذ لا تظهر فلسفة الاقتصاد المعرفي وأهدافه بنفس القبول والاتجاهات الاجتماعية بين الثقافات المختلفة وتحديات إدارية تتمثل بالسياسات والأنظمة التشريعية العامة ومدى تفضليها وتربيتها لأولويات الحاجات الاقتصادية. بالنظر الى هذه العوائق نجد أن الجامعات كفيلة بتغييرها من خلال دورها الرئيس في تحقيق رسالتها المتمثلة في انتاج المعرفة وإعداد القوى البشرية المؤهلة للعمل في سوق العمل بذلك تكون أدت دورها التكاملي مع مؤسسات المجتمع المحلي وانظمته بما فيها النظام الاقتصادي الذي يعد ركيزة أساسية لتحسين دور الجامعة في التحول نحو مجتمع المعرفة دور جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في مجال اقتصاد المعرفة.

الدراسات السابقة :

قامت العديد من المؤتمرات والورش لمناقشة العلاقة بين الاقتصاد المعرفي وجاهزية الدول له وقد حرصت الباحثة على عرض مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بالدراسة الحالية فقد تم عرض الدراسات السابقة وفق التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث. قام YUNUS (٢٠٠١) بدراسة حول إصلاحات التعليم في ماليزيا التي تتطلب التحول من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المبني على المعرفة واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها التوجه نحو خلق القوى العاملة المتنفسة من خلال البرنامج التربوي تقافة التعليم تعتمد بصورة أساسية على الحفظ مما يؤدي إلى تخريج أجيال غير مفكرة ومبدعة ولا تهتم بالبحث والاطلاع وانتاج المعرفة. كما اتجهت دراسة سورطين (٢٠٠٥) إلى توضيح مكانة الاقتصاد المعرفي بمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، واتبعت الدراسة منهج البحث التوعي من خلال اسلوب تحليل المضمون لعدد من المؤلفات والمؤتمرات، إضافة إلى الخطط الدراسية الجامعية، وأظهرت النتائج هنالك عدد من مظاهر التأثير للاقتصاد المعرفي في التعليم العالي وتمثل في تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية وتفعيل دور الجامعات في مجال البحث العلمي، كما كشفت أيضاً أن الجامعات العربية بشكل عام ما زالت غير قادرة بمواردها المادية والبشرية من توفير متطلبات الاقتصاد المعرفي بشكل مناسب ولم تحقق تنمية تكنولوجية معلوماتية على ارض الواقع.

هدفت دراسة ابو السعود (٢٠٠٩) إلى الكشف عن تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة بالتركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لعبت دوراً أساسياً في التوجه نحو ما يسمى بالاقتصاد المعرفي على اعتبار ان التعليم هو مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بتشخيص

الوضع الراهن للتعليم في الدول العربية ، وأسفرت الدراسة عن نتائج أهمها التخطيط للأهداف الاستراتيجية لبناء الفلسفة التربوية التعليمية على اساس الابتكار والإبداع وتطوير المناهج الجامعية و إعادة هيكلة الانفاق . أجرت عبد الرحمن (٢٠١٢) دراسة هدفت الى تحديد ماهية اقتصاديات المعرفة وخصائصها ومدى مواهمة خريجي التعليم العالي المصري لاحتياجات سوق العمل تم استخدام المنهج الوصفي وتكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس، وأسفرت الدراسة عن عدم معرفة أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات سوق العمل ووجود معوقات في تطبيق اقتصاديات المعرفة

هدفت دراسة الصانع (٢٠١٣) إلى إظهار دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تعقيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام وتكونت عينة الدراسة من (٩٩) رئيس قسم وتم استخدام المنهج الوصفي وتمثلت أداة الدراسة في الاستبانة وأظهرت النتائج وجود دور مرتق للاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية ومستوى المعوقات كانت بصورة متوسط، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير دور الاقتصاد المعرفي ومعيقاته تعزيز لتغيير الدراسة (الجنس ومكان العمل).

كما أجري الربايعة والهياجنة (٢٠١٧) دراسة حول تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمكين العملية التعليمية وتحدياته المعاصرة في الجامعات الاردنية وكشف التحديات واستخدم المنهج الوصفي وأعتمد على الاستبانة في جمع المعلومات وتكونت عينة الدراسة من (٢٠٩) عضو هيئة تدريس في الجامعات الاردنية وأظهرت النتائج وجود مستوى متوسط لدور الاقتصاد المعرفي كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة تقييم دور الاقتصاد المعرفي تعزيز لمتغيرات الجنس، التخصص، الرتبة الأكademie، بالمقابل كشفت الدراسة أن هناك تحديات تقابل الاقتصاد المعرفي إدارية اقتصادية وبشرية على الترتيب.

وأجرى عده والحدابي (٢٠١٨) دراسة هدف منها التعرف على واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية من خلال البحث والتطوير والابتكار والتعليم والتدريب والبنية الأساسية لكتنولوجيا المعلومات والاتصالات، واتبع المنهج الوصفي وتم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات وتم التوصل إلى النتائج التالية أن تقدير واقع اقتصاد المعرفة بجامعة صنعاء جاء منخفضاً في جميع المجالات مقارنة مع جامعة العلوم والتكنولوجيا.

سعت دراسة فتحي(٢٠١٩) إلى تحليل الإسهامات الفكرية العربية في مجال اقتصاد المعرفة للتعرف على خصائصها واعتمدت على الدراسات والرسائل العلمية والمقالات لاستقراء فحص النتاج الفكري العربي وتكونت عينة الدراسة من (١٧) دولة عربية وأسفرت الدراسة عن أن منطقة الخليج العربي هي الأولى فيما يتعلق بالتوجه نحو اقتصاد المعرفة على حسب مؤشر التنافسية العالمية للعام ٢٠١٦-٢٠١٧م، وأن التوجه نحو التحول إلى الاقتصاد المعرفي هو مفتاح النجاح والتقدم في بناء رأس المال الفكري.

كما قام الأغا (٢٠١٩) بدراسة هدف منها التعرف على أكثر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الإدارية الجامعية في فلسطين، واستخدم المنهج الوصفي وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية والبالغ عددهم (٢٠) واعتمد على الاستبانة لجمع المعلومات وأسفرت الدراسة عن أن متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية جاء بدرجة متوسطة فيلا مجال المتطلبات البحثية والمعرفية والمادية.

التعليق على الدراسات السابقة :

يلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة تكاد تكون مجتمعة على دور التعليم بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة متمثلاً في الجامعات تحديداً في بناء اقتصاد المعرفة والأخذ به كمؤشر لتوثيق العلاقة بين التعليم والصناعة، وأن رأس المال الفكري أصبح أكثر أهمية من رأس المال المادي. وأن الجامعات أصبحت مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بضرورة تطوير أدائها في تخصصها تابي متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل ومجتمع المعرفة، كما أظهرت نتائج الدراسات الدور الكبير للجامعات في التوجه نحو مجتمع الاقتصاد المعرفي كما أن هناك معوقات تحد وتأثير سلباً على دور الاقتصاد المعرفي في التعليم والجامعات لذا جاءت الدراسة الحالية مكملة وامتداد للدراسات السابقة في توجّهها ووصياتها في الحاجة إلى التحول نحو اقتصاد المعرفة وابراز الواقع في الجامعات فإن الدراسة الحالية تميز ببحثها في مجال كيفية الاتجاه نحو خصائص المعرفة والفوائد التي يمكن حصادها من خلال التوجه نحو اقتصاد المعرفة، كما تتميز بحدودها الزمنية والمكانية في ظل التغيرات التي صاحبت التعليم العالي في ظل ثورة ديسمبر ٢٠١٨م بالإضافة إلى أن عينة الدراسة اعضاء هيئة التدريس والقيادات الإدارية التي لها القدرة على اصدار الحكم بصورة موضوعية على الواقع بدرجة أكثر دقة وعلمية، حيث تعد الدراسة الحالية بأهدافها وأداتها وحدودها الزمنية والمكانية والبشرية الأولى من نوعها في البيئة السودانية علي حد علم الباحثة اذ لم تجد دراسة سابقة في هذا المجال ماعدا دراسة عمر حسن التي ركزت على دور الجامعات في بناء مجتمع المعرفة من خلال النشر والانتاج. بينما الدراسة الحالية ترکز بصورة أكبر عن كيفية التحول الى مجتمع اقتصاد المعرفة من خلال توافر عناصر الاقتصاد المعرفي ومتطلبات تحقيقه والفوائد التي يمكن حصادها.

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة: تتبع الدراسة المنهج الوصفي لمناسبتها طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

عينة الدراسة: تم توزيع الاستبانة على عينة قوامها (٥٠) فرداً من مجتمع الدراسة، وتم استعادة عدد (٤٤) استماراة صالحة للتحليل وبذلك يكون عدد عينة الدراسة (٤٤) من أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تمثل نسبتهم (%) ٨٨ من العدد المخطط له من مجتمع الدراسة كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (١)

توزيع أعضاء هيئة التدريس حسب الكليات

الكلية	النسبة المئوية	النكرار
التربية	25.0	11
علوم الحاسوب وتقانة المعلومات	15.9	7
الطب البيطري	9.1	4
الدراسات التجارية	6.8	3
اللغات	6.8	3
هندسة وتكنولوجيا الصناعات	6.8	3
علوم الأشعة	4.5	2
الزراعة	4.5	2
الصيدلة	4.5	2
الفنون	4.5	2
الموسيقى والدراما	4.5	2
الهندسة	4.5	2
العلوم	2.3	1
المجموع	100.0	44

أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة للدراسة وجمع البيانات باعتبارها من أنساب أدوات البحث العلمي التي تحقق أهداف الدراسة، عرضت الباحثة أداة الدراسة على عدد من المحكمين والمختصين في مجال الدراسة والاستفادة من آرائهم حول محاور الاستبانة وصياغة العبارات بما يتتناسب مع أهداف الدراسة.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، أعطيت الأوزان (١،٢،٣،٤،٥) لتقابل الاستجابات: أتفق بشدة، أتفق، محيد، لا أتفق، لا أتفق بشدة لكل عبارة.

جدول رقم (٢):

تصحيح استبانة واقع التحول نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

المدى	درجة الاستجابة نحو التحول نحو اقتصاد المعرفة
١.٨٠ - ١.٠٠	تعد درجة الاستجابة متدنية جداً.
٢.٦١ - ١.٨١	تعد درجة الاستجابة متدنية.
٣.٤٢ - ٢.٦٢	تعد درجة الاستجابة متوسطة.
٤.٢٣ - ٣.٤٣	تعد درجة الاستجابة مرتفعة.
٥.٠٠ - ٤.٢٤	تعد درجة الاستجابة مرتفعة جداً.

توزيع محاور الاستبانة:

١/ استبانة العوائق التي تحول دون التحول الى اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وسبل علاجها، تكونت من (٥٥) عبارة توزعت على خمسة محاور: (عناصر الاقتصاد المعرفي، متطلبات تحقيق الاقتصاد المعرفي، خصائص التوجه نحو اقتصاد المعرفة، فوائد الاقتصاد القائم على المعرفة).

صدق وثبات أداة الدراسة:

الصدق:

أن تقيس الأداة السمات التي وضعت من أجلها، طبقت الباحثة معامل الصدق الذاتي وهو معامل الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

الثبات:

هو أن يعطي المقياس نفس الدرجات إذا أعيد تطبيق المقياس، طبق الباحثة معامل الفاكر ونباخ من برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لقياس ثبات محاور المقياس.

جدول (٣)

معاملات الثبات والصدق لأداة الدراسة

المعامل الصدق الذاتي	معامل الفاكر ونباخ	عدد العبارات	المحور
٠.٩٦	٠.٩٣	١٢	عناصر الاقتصاد المعرفي
٠.٩٥	٠.٩١	١٢	متطلبات تحقيق الاقتصاد المعرفي
٠.٩٨	٠.٩٦	١٩	خصائص التوجه نحو اقتصاد المعرفة
٠.٩٥	٠.٩١	١٢	فوائد الاقتصاد القائم على المعرفة
٠.٩٨	٠.٩٧	٥٥	الدرجة الكلية للاستبانة

من نتائج الجدول أعلاه يمكن القول إن معاملات الثبات لمحاور الاستبانة مرتفعة تراوحت بين (.٩٦ - .٨٩) وكذلك معاملات الصدق تراوحت بين (.٩٤ - .٩٨)، بينما الدرجة الكلية للاستبانة جاء معامل ثباتها (.٩٧)، ومعامل الصدق (.٩٨)، وذلك يعني صلاحية الاستبانة للتطبيق الميداني.

الأساليب الإحصائية: تمت المعالجة الإحصائية لكافة بيانات الدراسة عبر استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) تم اختيار مستوى المعنوية .٠٥ لقبول أو رفض احتمال الدلالة الإحصائية، اتبعت الأساليب الإحصائية التالية: النسب المئوية والمتosteات الحسابية والانحرافات المعيارية، الأهمية النسبية للعبارة (الوسط الحسابي/٥)، اختبار "ت" لمجموعة واحدة والوسط الفرضي يساوي (٣)، معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين محاور المقياس على الدرجة الكلية للمقياس، ، اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين أكثر من مجموعتين.

عرض ومناقشة النتائج:

السؤال الأول: الي اي مدى تتوافق عناصر الاقتصاد المعرفي في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا؟

جدول (٤)

تقديرات أعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي للعبارة في المحور الأول: ($N=44$ ، درجة الحرية = ٤٣)

تقدير الاستجابة	احتمال الدلالة	قيمة اختبار ت	الأهمية النسبية للعبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	توفر عناصر الاقتصاد المعرفي في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا يظهر من خلال:	M
مرتفعة جدا	.000	11.592	%٨٧	.780	4.36	إدراك أهمية دمج تكنولوجيا المعلومات في البرامج الدراسية	٨
مرتفعة جدا	.000	9.476	%٨٧.	.939	4.34	التركيز على المهارات المطلوبة للعمل بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية	٣
مرتفعة جدا	.000	9.503	%٨٦	.904	4.30	التعزيز المستمر لأساليب التعلم المتطرفة.	٦
مرتفعة جدا	.000	11.234	%٨٦	.765	4.30	تعزيز الاستثمار في راس المال البشري لتوطين المعرفة	١٢
مرتفعة جدا	.000	9.677	%٨٥	.872	4.27	توفر القوى البشرية القادرة على ادماج	٧

الاتصالات المبنية على تكنولوجيا الأعمال الالكترونية للبنيات التحتية الاهتمام بالبنية التحتية الى تكنولوجيا الاتصالات	٤
الاحتياجات المحلية البحثية في تطبيق المساهمة مع المؤسسات	٥
توفر الاطر البشرية الابداعية بتشجيع الابتكار بالتنسيق بين المعرفة وتقنيات المعرفة	١٠
تغير اليات العمل لتناء مع البيئة الاقتصادية الجديدة	٢
السعى من خلال الاطر الإدارية الى زيادة الإنتاجية من خلال اعتمادها على التكنولوجيا	٩
تعزيز مخرجات الطلبة بتوفير الخبرة مما يؤهلهم للنهوض بالاقتصاد المعرفي	١١
استناد الجامعة الى مجموعة من التغييرات الاستراتيجية لدعم المحيط الاقتصادي	١
المتوسط الحسابي العام لمحور عناصر الاقتصاد المعرفي	

النتائج الواردة في الجدول (٤) تظهر تنوع في اجابات أعضاء هيئة التدريس نحو عبارات المحور، حيث جاءت بعضها بتقدير مرتفعة جداً كما في العبارات (٤، ٧، ١٢، ٦، ٣، ٨)، أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي (٤.٣٦) حصلت عليه العبارة رقم (٨) التي نصها "إدراك أهمية دمج تكنولوجيا المعلومات في البرامج الدراسية" وبانحراف معياري (٠.٧٨٠) والأهمية النسبية للعبارة (%)، بينما جاءت بعض العبارات بتقدير مرتفعة كما في العبارات (١، ١١، ٩، ٢، ١٠، ٥) وأشارت النتائج إلى أن أقل متوسط حسابي في هذا المحور (٣.٨٩) حصلت عليه العبارة رقم (١) التي نصها "استناد الجامعة الى مجموعة

من التغييرات الاستراتيجية لدعم المحيط الاقتصادي " وبانحراف معياري (٠.٩٤٥) والأهمية النسية للعبارة (٧٨%).

جاء المتوسط الحسابي العام لمحور عناصر الاقتصاد المعرفي (٤.٢٠) وبانحراف معياري (٠.٦٢٣) والأهمية النسية لعبارات المحور (٨٤%)، قيمة الوسط الحسابي (٤.٢٠) تزيد عن الوسط الفرضي (٣) حيث جاءت قيم اختبار دالة إحصائياً لجميع العبارات لأن قيم احتمال الدالة أقل من مستوى الدالة (٠.٠٥). ويمكن القول ان عناصر الاقتصاد المعرفي تتوافر بدرجة مرتفعة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،

تنقق هذه النتيجة مع نتائج دراسة أبو السعود (٢٠٠٩) التي توصلت إلى أن التخطيط للأهداف الاستراتيجية وبناء فلسفة تربوية على أساس الابداع وتطوير المناهج يعتبر من العناصر الأساسية لاقتصاد المعرفة كما اتفقت ايضاً مع دراسة الصايغ (٢٠١٣) أن الاقتصاد المعرفي له دور في تطوير الجامعات السعودية، وتنقق ايضاً مع دراسة طرطار (٢٠١١) التي أكدت أن من مقومات وعناصر الاقتصاد المعرفي البحث والتطوير والمناخ التنظيمي.

وتقسر الدراسة هذه النتيجة لامتلاك جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا للمقومات والعناصر المادية والبشرية وقدرتها على تهيئة المناخ المناسب للبيئة الملائمة لتبني الاقتصاد المعرفي وأن المؤشرات الدالة على ذلك تتمثل في اهتمام إدارة الجامعة بالتخطيط الاستراتيجي لدعم المحيط الاقتصادي ومساهمتها مع المؤسسات البحثية في تلبية الاحتياجات المحلية والاهتمام المتزايد من قبل الجامعة لضرورة اللحاق بمجتمع الاقتصاد المعرفي حيث تعد الجامعة كيان رئيس في مجتمع يعتمد المعرفة أساساً لاقتصاده إذ يخرج أفراد قادرين على الإبداع والتفكير لحل مشكلات المجتمع في شتى المجالات عليه توافر عناصر اقتصاد المعرفة بما تملكه الجامعة من قوى بشرية مواكبة وبيئة بحثية قوية داعمة هذا يؤكد سياسة ودين جامعة السودان في الارتقاء بمنظومتها التعليمية والإدارية والبحثية.

السؤال الثاني: ما متطلبات تحقيق اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا؟

جدول (٥)

تقديرات أعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي للعبارة في المحور الثاني: (ن=٤، درجة الحرية=٤٣)

متطلبات تحقيق الاقتصاد المعرفي في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا يتمثل في:	M
التركيز على الخريجين القادرين على ادماج التكنولوجية الحديثة في العمل	٢٢
الاعتماد على الابتكار في شتى	١٨

ال المجالات	الرقم
تنظيم تشریعات بحثية تتناسب مع متطلبات عصر المعرفة	٢٤
زيادة الوعي لدى الباحثين بأهمية اقتصاد المعرفة	١٤
تعزيز العمل الجماعي من أجل تطوير شبكة الاتصالات الى النظم الرقمية	١٥
استخدام الفعال لتقنولوجيا المعلومات بتوفير بنية أساسية تساعده لدخول لعصر المعلومات	٢١
منظومة فعالة للإعلام تدعم ثقافة مجتمع المعرفة	١٩
منظومة فعالة للبحث العلمي تدعم الأبداع	٢٠
تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام المهارات الابداعية في التدريس.	١٧
تشجيع زيادة الانتاجية والنمو من خلال الاطر القانونية	١٦
توفير بنية أساسية للاتصالات داخل الجامعة مرتبطة بالمراکز البحثية العالمية	٢٣
الإنفاق المتزايد على البحث العلمي لتعزيز المعرفة لتحقيق موازنة للاستثمار فيه	١٣
المتوسط الحسابي العام لمحور متطلبات الاقتصاد المعرفي	

النتائج في الجدول (٥) تظهر أن إجابات أعضاء هيئة التدريس نحو عبارات المحور جميعها جاءت بتقدير مرتفعة جداً عدا العبارة (١٣)، أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي (٤.٦٦) حصلت عليه العبارة رقم (٢٢) التي نصها " التركيز على الخريجين القادرين على ادماج التكنولوجية الحديثة في العمل " وبانحراف معياري (٠.٥٢٦) والأهمية النسية للعبارة (٩٣٪)، بينما جاءت العبارة (١٣) التي نصها " الإنفاق المتزايد على البحث العلمي لتعزيز المعرفة لتحقيق موازنة للاستثمار فيه "، بتقدير مرتفعة أقل متوسط حسابي في هذا المحور (٤.١١) وبانحراف معياري (٠.٩٧٠) والأهمية النسية للعبارة (٨٢٪).

جاء المتوسط الحسابي العام لمحور متطلبات الاقتصاد المعرفي (٤٣.٤) بتقدير مرتفع جداً وبانحراف معياري (٥٣.٠) والأهمية النسبية لعبارات المحور (٩٨%)، قيمة الوسط الحسابي (٤٣.٤) تزيد عن الوسط الفرضي (٣) حيث جاءت قيم اختبار دالة إحصائيةً لجميع العبارات لأن قيم احتمال الدالة أقل من مستوى الدالة (٥٠.٠).

اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسات الاغا (٢٠١٩) التي توصلت إلى أن متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية جاءت بدرجة متوسطة كم أختلف أيضاً مع دراسة عبده والحدابي (٢٠١٨) أن تقدير واقع اقتصاد المعرفة بجامعة صناعة جاء منخفضاً في جميع المجالات مقارنة مع جامعة العلوم والتكنولوجيا.

وتزعم الدراسة هذه النتيجة إلى وعي واهتمام الجامعة بالبحث العلمي وسعيها المستمر بتقوير البيئة المناسبة والتدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس وتحفيز الإبداع والابتكار ومساعدة الطلاب والأساتذة بالتمتع بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع التي انشئ لها قسماً حاصلاً بعمادة البحث العلمي وترجع الباحثة ذلك إلى سياق الخطة الاستراتيجية للجامعة التي تتماشى مع ركائز المعرفة وتنسجم مع أهدافها وتطوراتها والجهود البحثية وعدد براءات الاختراع وتحقيق الملكية الفكرية بعد الاتفاقيات العلمية والتعاون بينها وبين الدول المختلفة.

السؤال الثالث: كيف تتجه جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا نحو خصائص الاقتصاد القائم على المعرفة؟

جدول (٦)

تقديرات أعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي للعبارة في المحور الثالث: (ن=٤، درجة الحرية=٤٣)

نوع التوجه	البيانات	القيمة المعيارية	القيمة النسبية للعبارة	الاهمية النسبية	قيمة اختبار t	احتمال الدالة	تقدير الاستجابة
إتاحة التقاء أعضاء هيئة التدريس بنظرائهم في الجامعات المتقدمة	بالتالي	٤.٥٥	٩٧%	٩٣%	٠.٧٩١	١٢.٩٥٩	٠.٠٠٠
الاستند على التفكير الاستراتيجي الشامل	الاتجاه نحو اعادة تنظيم منظومة فاعلة للبحث العلمي	٤.٥٠	٩٠%	٩٠%	٠.٧٦٢	١٣.٠٤٩	٠.٠٠٠
الاستعana بالخبراء من الخارج في المراكز البحثية التخصصية	الاتجاه نحو اعادة تنظيم منظومة فاعلة للبحث العلمي	٤.٤٣	٨٩%	٨٩%	٠.٩٥٠	٩.٩٩٩	٠.٠٠٠
وضع معايير تركز على فبول الطلاب بالكليات العلمية	الاتجاه نحو اعادة تنظيم منظومة فاعلة للبحث العلمي	٤.٤١	٨٨%	٨٨%	٠.٩٩٦	٩.٣٨٧	٠.٠٠٠
مد سوق العمل بالغريجين في مجال الوظائف التي تتطلب مهارات تقنية المعلومات لبناء مجتمع المعرفة	الاتجاه نحو اعادة تنظيم منظومة فاعلة للبحث العلمي	٤.٤١	٨٨%	٨٨%	٠.٧٨٧	١١.٨٧٦	٠.٠٠٠
ادماج تكنولوجيا المعلومات في التدريب على جميع المستويات العلمية والعملية	الاتجاه نحو اعادة تنظيم منظومة فاعلة للبحث العلمي	٤.٣٤	٨٧%	٨٧%	٠.٨٠٥	١١.٠٤٥	٠.٠٠٠
الاتجاه نحو اعادة تنظيم منظومة فاعلة للبحث العلمي	الاتجاه نحو اعادة تنظيم منظومة فاعلة للبحث العلمي	٤.٣٤	٨٧%	٨٧%	٠.٩١٤	٩.٧٣٦	٠.٠٠٠

جدا							والتكنولوجيا داعمة لابتكار	
مرتفعة جدا	.000	8.689	%86	1.006	4.32		التركيز على الصالحيات الكاملة لأعضاء هيئة التدريس فيما يختص بحرية اتخاذ القرارات الأكademie.	٢٨
مرتفعة جدا	.000	12.353	%86	.708	4.32		تسويق الابداع العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالتجهيز نحو العالمية	٣٧
مرتفعة جدا	.000	9.785	%86	.878	4.30		اعتماد مدخل التعلم القائم على العمل	٣٣
مرتفعة جدا	.000	9.677	%85	.872	4.27		استثمار الموارد المختلفة (مالية/بشرية/تقنية) لتحقيق الادهاف في مجال اقتصاد المعرفة	٣٥
مرتفعة جدا	.000	9.394	%85	.899	4.27		المحافظة على حماية حقوق الملكية الفردية لأعضاء هيئة التدريس.	٤٠
مرتفعة جدا	.000	9.574	%85	.866	4.25		استشراف التطورات المستقبلية بالتعامل معها	٢٦
مرتفعة جدا	.000	8.570	%85	.967	4.25		توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة للتعلم الذاتي.	٤٢
مرتفعة	.000	10.887	%84	.734	4.20		توفير قاعدة بيانات عن كافة العاملين تعزيز المعرفة والحصول عليها	٣٦
مرتفعة	.000	10.376	%84	.756	4.18		وضع برامج محفزة للبحث العلمي بمنح أعضاء هيئة التدريس التفرغ العلمي لتطوير المهارات البحثية التدريسية.	٢٧
مرتفعة	.000	6.718	%84	1.167	4.18		ابجاد آلية فعالة لتحديث محتويات البرامج الأكademie للتطورات العلمية.	٢٩
مرتفعة	.000	7.881	%84	.995	4.18		التعاون لتطبيق البحوث المتعلقة بالاقتصاد في المجالات الحيوية	٣٢
مرتفعة	.000	8.928	%83	.861	4.16		تحول الحاضنات لمشروعات صناعة المعرفة وانتاجها	٣٤
مرتفعة جدا	.000	39.054	%86	.705	4.31		المتوسط الحسابي العام لمحور خصائص التوجه نحو اقتصاد المعرفة	

دللت النتائج الواردة في الجدول (٦) على أنه من بين العبارات التسعة عشر المكونة لهذا المحور، جاءت أربعة عشر منها بتقدير مرتفعة جدا، أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي (٤.٥٥) حصلت عليه العبارة رقم (٣٠) التي نصها " إتاحة التقاء أعضاء هيئة التدريس بنظرائهم في الجامعات المتقدمة " وبانحراف معياري (٠.٧٩١) والأهمية النسبية للعبارة (٩١٪)،

بينما جاءت العبارات (٣٤،٣٢،٢٩،٢٧،٣٦) بتقدير مرتفعة، وأشارت النتائج إلى أن أقل متوسط حسابي في هذا المحور (٣.١٦) حصلت عليه العبارة رقم (٣٤) التي نصها " تحول الحاضنات لمشروعات صناعة المعرفة وانتاجها " وبانحراف معياري (٠.٨٦١) والأهمية النسبية للعبارة (٨٣٪)،

جاء المتوسط الحسابي العام لمحور خصائص التوجه نحو اقتصاد المعرفة (٤.٣١) وبانحراف معياري (٥.٧٠٥) والأهمية النسبية لعبارات المحور (٦٦٪)، قيمة الوسط الحسابي (٤.٣١) تزيد عن الوسط الفرضي (٣) حيث جاءت قيم اختبار دالة إحصائيةً لجميع العبارات لأن قيم احتمال الدلالة أقل من مستوى الدلالة (٥٠.٠٥). ويمكن القول جاءت خصائص التوجه نحو اقتصاد المعرفة بدرجة مرتفعة جداً في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

تنقق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عبد الرحمن (٢٠١٧) التي توصلت إلى أن: البحث العلمي أحد ركائز اقتصاد المعرفة والاسهام في توجهها نحو التطور المعرفي ومتواافق الامكانات المناسبة لتطوير البحث العلمي، كما تنقق أيضاً مع دراسة محمود حسين (٢٠١٧) في أن التوجه نحو الاقتصاد المعرفي يشكل دوراً أساسياً في عملية النمو والقدم الاقتصادي للمجتمع، واختلفت مع دراسة سورتي (٢٠٠٥) التي أشارت إلى أن الجامعات العربية مازالت غير قادرة بمواردها المادية والبشرية توفير الاقتصاد المعرفي ولم تتحقق تنمية تكنولوجية معلوماتية على ارض الواقع.

وترجع الباحثة ذلك إلى إيمان والمأم وقاعات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بضرورة الاتجاه نحو اقتصاد المعرفة لأنه يمثل أحد متطلبات العصر كما أن هناك شبه اجماع بين أعضاء هيئة التدريس على أهمية الاستناد إلى التفكير الاستراتيجي الشامل وتوفير فرص الالقاء بنظرائهم في الجامعات العالمية وهذا دليل على تأكيد الاتجاه نحو اقتصاد المعرفة، وهذا بدوره يساعد الجامعة في المواجهة لمستجدات العصر وتمكنها من الإسهام بشكل فاعل في التوجه نحو اقتصاد المعرفة وبنائه.

السؤال الرابع: ما الفوائد التي يمكن حصادها من الاتجاه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة؟

جدول (٧)

تقديرات أعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي للعبارة في المحور الرابع: (ن=٤، درجة الحرية=٤٣)

تقدير الاستجابة	احتمال الدلالة	قيمة اختبار t	الأهمية النسبية للعبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تظهر فوائد الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال الآتي	م
مرتفعة جداً	.000	15.204	%90	.664	4.52	تبادل الخبرات باستقطابها من الخارج	٥٣
مرتفعة جداً	.000	16.604	%90	.590	4.48	الاستفادة من القرارات البحثية عبر منظومة المعرفة برفع مستوى الثقافة المتعلقة بمجتمع المعرفة.	٤٦
مرتفعة جداً	.000	15.197	%89	.625	4.43	زيادة عدد البراءات والاختراعات الممنوعة للأعضاء هيئة التدريس والطلاب	٥١
مرتفعة جداً	.000	16.191	%89	.587	4.43	تطبيق البرامج والمبادرات المقترحة على المؤسسات المتعلقة باقتصاد المعرفة.	٥٤

٥٠	توفير أفراد مؤهلين في التخصصات المختلفة على الارχاط في اقتصاد المعرفة	.000	16.021	%88	.583	4.41
٥٢	زيادة نسبة العاملين في البحث العلمي بالاعتماد على الكفاءة العلمية وتكافؤ الفرص	.000	14.198	%88	.658	4.41
٤٤	التكامل بين المعرفة التطبيقية التي تقييد تطوير الحياة في المجتمع	.000	13.791	%87	.645	4.34
٤٥	ظهور كفاءات معرفية علمية لمتابعة نمو المعرفة	.000	12.873	%86	.668	4.30
٥٥	زيادة التعاون المشترك على مستوى الجامعات العربية والعالمية	.000	11.709	86%	.734	4.30
٤٨	تقليل التفاوت المعرفي بين الجامعات في الدول المختلفة	.000	12.160	%85	.694	4.27
٤٧	تحقيق التنمية الوطنية المنشودة.	.000	10.826	%84	.724	4.18
٤٩	توليد فرص جديدة للنمو الاقتصادي في المجتمع.	.000	9.909	%83	.776	4.16
	المتوسط الحسابي العام لمحور فوائد الاقتصاد القائم على المعرفة	.000	57.814	%٨٧	.471	4.39

النتائج في الجدول (٦) تظهر أن إجابات أعضاء هيئة التدريس نحو عبارات المحور جميعها جاءت بقدر مرتفعة جداً عدا العبارتين (٤٩، ٤٧)، أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي (٤٥٢) حصلت عليه العبارة رقم (٥٣) التي نصها "تبادل الخبرات باستقطابها من الخارج" وبانحراف معياري (٠٠٦٦٤) والأهمية النسبية للعبارة (٠٩٠)، بينما جاءت العبارة (٤٧) التي نصها "تحقيق التنمية الوطنية المنشودة"، بقدر مرتفعة بمتوسط حسابي (٤١٦) وبانحراف معياري (٠٠٧٢٤) والأهمية النسبية للعبارة (٠٨٤)، ثم العبارة (٤٩) التي نصها "توليد فرص جديدة للنمو الاقتصادي في المجتمع"، بقدر مرتفعة كاقل متوسط حسابي في هذا المحور (٤١١) وبانحراف معياري (٠٠٩٧٠) والأهمية النسبية للعبارة (٠٨٣).

جاء المتوسط الحسابي العام لمحور فوائد الاقتصاد القائم على المعرفة (٤٣٩) بقدر مرتفع جداً وبانحراف معياري (٠٠٤٧١) والأهمية النسبية لعبارات المحور (٠٨٧)، قيمة الوسط الحسابي (٤٣٩) تزيد عن الوسط الفرضي (٣) حيث جاءت قيم اختبار دالة إحصائية لجميع العبارات لأن قيم احتمال الدلالة أقل من مستوى الدلالة (٠٠٥).

تنقق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عمر حسن (٢٠١٦) التي توصلت إلى أن من نقاط قوة الجامعة دورها ببناء مجتمع المعرفة باعتمادها على النشر والانتاج للمعرفة والتسييق لنتائج البحث كما ثقت أيضاً مع دراسة الصايغ (٢٠١٣) التي تؤكد وجود دور مرتفع للاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية وأيضاً أشارت دراسة yunus (٢٠٠١) التي نادت بالتوجه نحو اقتصاد المعرفة بخلق القوى العاملة المثقفة كما اتفقت مع دراسة فتحي عبد الهادي التي أكدت أن التوجه والتحول نحو الاقتصاد المعرفي هو مفتاح النجاح والتقدم في

بناء راس المال الفكري، كما اختلفت مع دراسة حمزة عبدالكريم التي أظهرت وجود دور متوسط لدور الاقتصاد المعرفي.

وترجع الباحثة ذلك الى أن الجامعة دورها الاساسي يتمثل في بناء مجتمع المعرفة ثم اقتصاد المعرفة من خلال عقد الشراكات وهذا بدوره يعكس اهتمام ورسالة الجامعة نحو تحقيق أهدافها فيما يخص نش المعرفة وخدمة المجتمع وخطواتها الايجابية في دعم البنية التحتية الجامعية بتطبيق تكنولوجيا المعلومات ودعم الاتصالات إذ لها في هذا المجال كليات متخصصة.

السؤال الخامس: الى أي مدى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محاور استبانية التحول الى اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا؟

جدول (٨) معاملات بيرسون لارتباط بين محاور واقع التحول الى اقتصاد المعرفة والدرجة الكلية للاستبانية.

اختبار الارتباط	الدرجة الكلية للاستبانية	المحور الأول عناصر الاقتصاد المعرفي	المحور الثاني متطلبات الاقتصاد المعرفي	المحور الثالث خصائص لتجهيزه نحو اقتصاد المعرفة	المحور الرابع فوائد الاقتصاد القائم على المعرفة
معامل بيرسون لارتباط	1	.613**	.859**	.879**	.700**
درجة الأهمية	-	.000	.000	.000	.000
حجم العينة	44	44	44	44	44

** الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = .001$)

يلاحظ من الجدول أن هناك علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية ($\alpha = .001$) بين الدرجة الكلية للاستبانية والمحاور، أعلى ارتباط كان لمحور خصائص التوجه نحو اقتصاد المعرفة (.٨٨)، يليه محور متطلبات الاقتصاد المعرفي (.٦٦)، ثم محور فوائد الاقتصاد القائم على المعرفة (.٧٠)، فمحور عناصر الاقتصاد المعرفي (.٦١)، وأخيراً محور من سبل علاج عوائق التحول لاقتصاد المعرفة (.٥٠) تفسر اهتمام إدارة الجامعة بالتوجه إلى اقتصاد المعرفة لتنمية المجتمع والاستجابة لاحتاجاته المتعددة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- ١/ ان عناصر الاقتصاد المعرفي تتوافر بدرجة مرتفعة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بمتوسط حسابي (٤.٢٠).
- ٢/ إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات تحقيق اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مرتفع جداً بمتوسط حسابي (٤.٤٣).
- ٣/ جاءت خصائص التوجه نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي (٤.٣١).

٤/ جاءت فوائد الاقتصاد القائم على المعرفة بتقدير مرتفع جداً وبمتوسط الحسابي (٤.٣٩).

٥/ هناك علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.01$) بين الدرجة الكلية للاستبانة والمحاور
الوصيات:

١/ المحافظة على هذه المستوى المميز من التوجه والتحول نحو اقتصاد المعرفة.

٢/ التركيز في استراتيجية الجامعة على البحث العلمي والإبداع والإدارة والرقمنة لتنماشى مع إطار اقتصاد المعرفة.

٣/ التأكيد على إدارة الجامعة في الإخذ باقتصاد المعرفة.

٤/ تفعيل عمادة التطوير والجودة لضمان الانشطة المختلفة لتعزيز اقتصاد المعرفة.

٥/ وضع أنظمة وتشريعات لربط الجامعات بمؤسسات الانتاج وحاضنات المعرفة.

٦/ توفير قواعد بيانات ومعلومات ومجلات علمية عالمية محكمة في مختلف التخصصات.

٧/ التسويق لبراءات الاختراع في الداخل والخارج لتشجيع الباحثين لخدمة المجتمع.

المصادر والمراجع:

١/ أبو السعود، محمد سيد (٢٠٠٩): تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، صناعة التعلم للمستقبل، الرياض، مارس ٢٠٠٩

٢/ الهاشمي، عبد الرحمن (٢٠٠٧): المنهج والاقتصاد المعرفي، عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر.

٣/ مراد، عبلة (٢٠١٦): جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة، دراسة نظرية، جامعة الجفلة الجزائر، مكتبة العلوم الاقتصادية.

٤/ الصائغ، نجاة محمد سعيد (٢٠١٣): دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، ٢ (٩).

٥/ عبد الرحمن، أسماء منصور جاد (٢٠١٠): تطوير التعليم العالي من خلال استخدام اقتصاديات المعرفة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سوهاج، مصر.

- ٦/ المرسومي، محمود حسين (٢٠١٧): واقع الاقتصاد المعرفي في العراق والاستفادة من تجارب بعض البلدان الآسيوية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (٢٦)، حزيران.
- ٧/ عبده، محمد والحادي، داؤد عبد الملك (٢٠١٨): واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، دراسة ميدانية في جامعة صنعاء والعلوم والتكنولوجيا، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد الحادي عشر، العدد (٣٣).
- ٨/ Soraty,Y. (2005), The knowledge and Higher Education in the Arab World. Dirasat Educational Sciences 32(1), 171-172.
- ٩/Yunus,A.S.M,(2001),Educational Reform in Malaysia,ERICAGCESSION.ED464406.Retrieved form <http://www.sdu.edu.on/date/sunzhen.html>.
- ١٠/ الريبيعي، سعيد بن حمد (٢٠٠٨): التعليم العالي في عصر المعرفة، التغيرات والتحديات وأفاق المستقبل، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- ١١/ الرابيعة، حمزة عبد الكريم والهياجنة، وائل سليم (٢٠١٧): تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمهين العملية التعليمية وتحدياته المعاصرة في الجامعات الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، غزة، ص ١٢١.
- ١٢/ الاغا، صهيب كمال (٢٠١٩): متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد الخامس، يونيو.
- ١٣/ طرطار، أحمد (٢٠١١): الاقتصاد المعرفي كآلية لتفعيل الابداع التكنولوجي في منظمات الاعمال، مجلة الاقتصاد والتنمية العدد الثاني
- ٤/ عبد الرحمن، الجوهرة العبد الجبار (٢٠١٧): دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، العدد الاول.
- ٥/ عبد الهادي، محمد فتحي (٢٠١٩): اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية دراسة تحليلية و دروس مستفادة، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات العدد الأول.